فخامة رئيس الجمهورية يوليها جل اهتمامه

الخدمات الحكومية.. تطور نوعي للنهوض بالإنسان اليمني والارتقاء بمستوى معيشته

□ ٢,٥ مليون طالب وطالبة ملتحقون بالتعليم العام في جميع أنحاء الجمهورية

□ مؤسسات التعليم الفني ترتفع إلى ٨٠ مؤسسة تدريبية و٩ كليات مجتمع و١٠٦ تخصصات

□.. يفتخر اليمنيون بالـ١٧ من يوليو كذكرى عطرة في تاريخهم المعاصر ،إذ مثل هذا التاريخ نقطة فارقة بين زمنين وأسست لانطلاقة اليمن نحو عصر من التحديث والحضارة والرقي أرضا وإنسانا.

فقد مثل انتخاب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م الأساس العلمي لبناء يمن جديد وضع فخامته قواعده المعتمدة على العلم فكان الإنسان هو أساس التنمية وروحها ولهذا تطور الزمن وأصبح اليمن يزدهر بمنجزات هائلة في قطاعات الخدمات العامة والتي استهدفت النهوض بالإنسان اليمني إلى آفاق رحبة ،وها هو اليمن يعيش بخيراته مرفوع الرأس، فتحية وتقدير لفخامة الرئيس على كل ذلك.

إعداد /أحمد حسن الطيار

التعليم

يمثل التعليم بجميع جوانبه أساس التقدم الحضاري لأي شعب ومن هنا كانت الرؤية الثاقبة لفخامة الرئيس بأن التعليم هو مفتاح تطور اليمن ونهضته ولهذا كانت عناية بالتعليم متواصلة وشهد هذا القطاع إنجازات كبيرة على كافة المستويات، وانطلاقا من أن بناء الإنسان ،سليما لا ،٢٠٠١م وتهيأة وضعه النفسي والذهني وأن بناء الفرد وفق معايير العصر والمستقبل لا يمكن أن يتحقق إلا بتسليح أبنائنا بالعلم والمعرفة الشاملة وبروح الحوار والمناقشة وتعزيز قيم الحرية والمسئولية لا بد فخامة الأخ رئيس الجمهورية التعليم والتنمية البشرية ضمن أولويات اهتمامها وبوصف ثلاث وزارات معنية بالتعليم (العام والمهني والعالي) .

قطاع التعليم العام ،حقق نقلة نوعية مقارنة بما كان عليه قبل الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م حيث ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم العام إلى خمسة ملايين و ٢٠٧ آلاف و٤٠٢ طلاب وطالبة موزعين على١٦ ألف و ٩٦١ مدرسة مقارنة بأقل من نصف مليون طالب وطالبة موزعين على ٧٠٧ آلاف و٩٠٠ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩م.

ونتيجة لاهتمام فخامة الرئيس بالتعليم وإشرافه المباشر على نهضته والارتقاء به وكرت خطط ومراسم الحكومات المتعاقبة على قطاع التعليم العام باعتباره من أهم ركائز النهوض بعملية التعليم و تطوير استراتيجيتي التعليم الأساسي ٢٠٠٣-٢٠١٥م و الثانوي ٢٠٠٠- ٢٠١٥م وتوحيد أهدافهما بما يتوافق والاستراتيجيات الوطنية المتمثلة في رؤية اليمن ٢٠٢٥م واستراتيجية التخفيف من الفقر عن طريق تركيزها على رفع معدلات الالتحاق وتحسين نوعية التعليم، وبناء القوة المؤسسية للوزارة .

ونتيجة لأهمية التعليم في التنمية الشاملة تم تخصيص النصيب الأكبر من الميزانية العامة لقطاع جيزت اتجهت حصته للعام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٠ مليار و ٣٢٩ مليون ريال بنسبة زيادة ٩,٥ ٪ من إجمالي الميزانية العامة للدولة وبنسبة ٩,٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

إنجازات

بلغت نسبة الزيادة في عدد المدارس خلال الثلاثة عقود الماضية ٤٢٪ حيث كان عددها في العام ١٩٩٠/ ١٩٩١م ٦٤٨ ومدرسة وبلغ عددها في العام ٢٠١١ ٧٤٩ مدرسة أساسية و٨٧٦ مدرسة ثانوية مستقلة ومشتركة في المدارس الأساسية.

فيما بلغ عدد المدارس مؤخرا ٦٦ ألفا و ٩٦١ مدرسة موزعة بين ٢٢ ألفا و ٩٠٥ مدرسة أساسية و٣٤٦ مدرسة ثانوية و ٢١ ألفا و ٧٣٠ مدرسة أساسية - ثانوية مشتركة ، وارتفع عدد الفرص الدراسية بمدارس التعليم العام بنسبة ١٧٦ ٪ حيث ارتفع من ٤٠٣ في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١م إلى ١٣٨ ألفا و ٩٦٨ فرصة دراسية العام الجاري.

وقد شهدت السنوات الماضية انجازات ونقلة نوعية في المشاريع المدرسية وبمواصفات فنية مختلفة وملائمة لكافة البيئات المحلية حيث بلغ إجمالي المشاريع المنجزة للفترة العام ٢٠١٠ ٩٥٩ مشروعا تربويا تضمنت ٥٤٤ فصلا ٧٠٧ فصول دراسية بتكلفة إجمالية ٤١ مليونا و ٩٠٦ الاف و٢٤٢ ريالا ما يعادل ٤ مليارات و ٩٣٧ مليون ريال و٤٦٦ الفا و٩٩٨ ريالا.

الملتحقون بالتعليم العام

ورصدت التقارير ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام لكلا الجنسين من مليونين و٣٣٥ الفا و ٤٨٨ طالبا وطالبة العام الدراسي ١٩٩٠/ ١٩٩١م إلى ٥ مليون و٢٠٧ الف و ٤٠٢ طالبا وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١م وارتفع معدل الالتحاق الأساسي من ٨٥ ٪ خلال العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م. فيما ارتفع عدد الطالبات الملتحقات بمرحلة التعليم الأساسي من ٦٤٨ الفا و ٣٣٨ طالبة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١م إلى مليون و ٩٧٠ فتاة مقارنة بأقل من العام ٢٠١١/ ٢٠١٠م وبنهاية عام ٢٠١٠ الفا و ٥٧ طالبة وبنسبة زيادة تقارب ٣٠٪ وفي المقابل ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطالبات من كافة الأعمار من ٧٧,٧ ٪ العام ١٩٩٠/ ١٩٩١م إلى ٧٥ ٪ عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م

التعليم الثانوي

و شهد التعليم الثانوي تطورا ملحوظا وتزايداً في أعداد الطلاب الملتحقين بثانية أقسامه حيث ارتفع عدد الطلاب من ١٨٨ الفا و ٤٦٦ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٩٠/ ١٩٩١م ليصل العدد إلى ٦١٤ الفا و ٦٨٦ طالبا وطالبة حتى ٢٠١٠/ ٢٠١١م ومنهم ٢٣٥ الفا و ٦٣١ طالبة أي ما نسبته ٣٩ ٪ مقارنة بعدد الذكور الذي بلغ ٣٧٦ الفا و ٥٥ طالباً.

التعليم العالي

وتزايد عدد الجامعات في مختلف التخصصات العلمية بنسبة ٧٧٢٪ في نفس الفترة ليصل إجمالي الكادر الوطني الذي تم توظيفه (٣٥٧٤) أخوات منطلبات تطوير القطاع الصحي.

الطرق

ومن عزلة رهيبة عاشها اليمن إلى انفتاح واسع وإيجابي وتواصل مع العالم انتشرت شبكة الطرق الحديثة التي تربط المدن والمراكز الريفية بالمحافظات والمديريات وشكل كل الدن والقرى لشريط أخوات ، الوطن بعضها ببعض وتربطه بأشقائه من دول الجوار.

حيث خصوصاً أن اليمن هو أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية وتعتبر شبكة الطرق من أهم المركائز الأساسية للتنمية في اليمن وتعتبر الطرق الرئيسية والريفية في اليمنية العربية في معظمها جبلية وتستدعي تنفيذ شبكة طرق للتمكن الدولة من توصيل بقية الخدمات الأخرى ولا سيما التي التحتية ، لذلك فإن الحكومة أولت جل اهتمامها بتطوير شبكة الطرق في الشريان الرئيسي للبنية التحتية وتأتي في المقدمة تقرير السابق الذي يقاس تطور الدول من خلالها فهي التي تساعد على إيصال بقاع الخدمات إلى مستحقيها ، ومن والتي وتشجيع السائح وتنشيط الحركة السوق ،الركاب ، والتي وقت أقل وبأقل تكلفة وتساعد اهتماما كبيرا حيث تم انفق مبالغ مالية ليمنا بأن ما ينفق هو في الحقيقة تنظيم الدولة تو عائد كبير للاقتصاد الوطني.

وتصنيف شبكة الطرق في الجمهورية اليمنية بأنها ذات ثلاث مواصفات الأولى تنفيذ طرق الرئيسية وهي الطرق التي ترتبط بالطرق الدولية لدول الجوار أو تتصل بها عبر طريق أو معابر أو بحيرات أو افنوال أو ممرات والأطوال النفذة (٢٩٦٣)كم وتأتيها الطرق الرئيسية وهي الطرق التي تربط أمانة العاصمة بعواصم المحافظات أو تربط عواصم المحافظات ببعضها وتبلغ أطوالها النفذة(٥١٥٢) كم ،والطرق الثانوية وهي الطرق التي تربط عواصم المحافظات بمراكز المديريات أو التي تربط مراكز المديريات فيما بينها وقد أشرت تلك الجهود نتائج ملموسة تمثلت في وصول عدد الشركات العاملة في مجال النقل البري الدولي للركاب والبضائع ،وسطحي، إلى جانب ١٢ مطارا محليا في مجال النقل البري بين المحافظات. إلى جانب أكثر من ستين شركات تعمل في مجال النقل البري داخل المدن وتوفير الحافلات في مجال النقل البري بين المحافظات. إلى جانب أكثر من ستين شركات تعمل في مجال النقل بسيارات الديزل (الميموزين) ومايزيد عن ٢٠ مكتب في مجال نقل البضائع على مستوى الجمهورية.

وتوضح تقارير وزارة المياه والبيئة والمؤسسات والجهات المعنية التابعة الخطوات والتحديثات التي شهدها هذا القطاع حتى وصل إلى هذا المستوى من الجودة والفاعلية في ظل تواضع الإمكانات وتزايد العراقيل والمعوقات.

وأولت الدولة عناية كبيرة للنهوض بقطاع المياه والبيئة والحيلولة دون استنزاف الموارد الأساسية المتمثلة في النبات والماء، الهواء، والتربة والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة البحرية والمحميات الطبيعية ومتابعة التزامات اليمن كطرف في العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والاقليمية، مع الاهتمام بالبيئة على المستويين المؤسسي والتشريعي.

وبينت تقارير وإحصائيات الوزارة أن إجمالي عدد المستفيدين من المياه في المناطق الحضرية بالمدن الرئيسية والثانوية يتجاوز أربعة ملايين عام ٢٠١٠م مقارنة مع ٧٧٧ الفا و٥٢٠ مستفيدا فقط عام ١٩٩٠م لتصل التغطية إلى نحو ٦٠ ٪ من سكان الحضر . مضيرة إلى ارتفاع عدد توصيلات المياه إلى ٦٧٦ الف توصيلة في ٢٠١٠م مقارنة مع ١١ الف و٣٦٠ توصيلة عام ١٩٩٠م.

المياه والصرف الصحي

وفي مجال خدمات الصرف الصحي وصل اجمالي المستفيدين في المدن الرئيسية والثانوية مليونان و٢٩٠ الف نسمة العام الماضي بنسبة تغطية ٢٥ ٪ من سكان الحضر كما ارتفعت توصيلات الصرف الصحي إلى ٢٤٨ الف توصيلة خلال نفس العام مقارنة مع ٣٨ الف توصيلة قبل ١٩٩٠م.

وتذكر التقارير أن كميات المياه المنتجة بلغت العام الأخير ١٦٩ مليونا و ٣٠٦ الاف متر مكعب مقابل ١٢١ مليونا و٢٤٧ الف متر مكعب كميات مياه مستهلكة بنسبة فاقد ٢٧ ٪ وان متوسط حصة الفرد في المدن ١٢١ لتر يوميا.

وأشارت الاحصائيات أن (٢٤٨) مشروعا منفذة وجاري العمل فيها في المناطق الحضرية لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والحفاظ على المياه الجوفية وتقليل الفاقد بتمويل محكوم واجنبي من الجهات المانحة، بلغ الإنفاق الفعلي عليها قرابة(١٦٩) مليارا و (٩١٨) مليون ريال.

القطاع الصحي

أعلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية أهمية كبيرة لرعاية الإنسان اليمني صحيا ودينيا إيمانا بأن الإنسان غاية التنمية وسبيلها في الوقت ذاته وبالتالي التنمية صحيا بالاهتمام بالمرافق الخدمية وتطوير وتوسيعها وتزويدها بالمعدات والكوادر الطبية وتنفيذ برامج توظيف الكوادر الطبية الجديدة وتأهيل الكوادر القائمة بالأضافة إلى مشاريع مجمع الحجر والتوسعة الأولى وشهد العام الماضي ٢٠١٠م وضع حجر الأساس لـ١٤ مشروعا بمعاهد صحية وكليات مجتمع بتكلفة بلغت ٣ مليارات ١٣٧ مليونا و٥٨٨ الفا ريال، تمثلت في إنشاء ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة مليارين و٨٤٦ مليون ريال، وتسويج ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة ٥٠٠ مليون و٥٨٨ الف ريال، وتسوير كليتي مجتمع بتكلفة ٨٠٠ مليون ريال.

وبحسب التقرير فإن العام الماضي ٢٠١٠م شهد توسعة التدريبية أرتفع من ٦٦٨ طالبا عام ١٩٩٠م ، إلى أكثر من ٢٢ الف طالب وطالبة خلال العام الجاري ٢٠١٠م ، فيما بلغت عدد الفتيات الملتحقات من ٣٢١ عام ٢٠٠٠م ، إلى ٣٣٠٠ طالبة خلال العام الجاري فيما ارتفع اعداد الخريجين من هذه المؤسسات بنسبة مضطردة وتحسنت نوعية المخرجات والمهارات التي يكتسبونها وإلتي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل ،حيث أن هناك مجالات متعددة منها ٥٥ الاف و ٨٧٩ خريجا حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م.

قطاع الاتصالات

حظي قطاع الاتصالات في عهد فخامة الأخ الرئيس باهتمام بالغ من قبل الدولة، باعتباره أحد ركائز التنمية وعاملا أساسيا لتحقيق التطور والنمو، ولذلك تبنى وتنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية الرامية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والانصاح عن المنظومة المعلوماتية العالمية والرقمية الكونية الواحدة.

فبعد انتصار فخامة الأخ الرئيس رئيسا للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وعلى ضوء الدستور اليمني خطواتها العملية بالتعامل الفعلي مع التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التطورات الجذرية التي سمح لي إجداثها في هذا المجال حيث وضع خطط وبرامج استهدفت تنفيذ القطاع كماً وكيفا، بما يتسجم وطبيعة التحول والتسارع خطوات التحديث والتطوير والتي تتطلب الانتقال إلى شبكات باير على كافة الصعد.

وتأتي تلك الجهود تحقيق نمو متسارع وقفزات نوعية في هذا المجال، حيث وصلت الخدمات الهاتفية المجهزة في الشبكة البطيئة للهاتف الثابت في كافة محافظات الجمهورية مع نهاية عام ٢٠١٠م إلى مليون و ٣٥٣ الفا و٨٤٧ خطا هاتفيا مقارنة بـ ١٥٣ الفا و ٨٦٦ خطا هاتفيا في عام ١٩٩٠م وفي حين ارتفعت الخدمة الهاتفية العامة خلال نفس الفترة من ١٢٢ الفا و ٦٧٢ خطا إلى مليون و٤٦ الفا و ٢٠٨ خطوط.

كما وصل عدد مراكز الاتصالات بنهاية العام ٢٠١٠م، إلى ١٥ الفا و٩٩٣ مركزا، وارتفعت الخطوط المجهزة للتغطية الهاتفية الريفية من ١٥٢٧خط عام ١٩٩٠م، إلى ٢٢٧ الفا و٧١٧ خطا عام ٢٠١٠ ، بينما وصل عدد الخطوط العاملة في المستثارات الريفية إلى ١٨٥ الفا و ٦٦٣ خطا هاتفيا.

وفي ذات الوقت توأصلت الجهود لإنشاء وتوسعة وتطوير شبكة الاتصالات في عموم محافظات الجمهورية، وتحديث ما كان قائم منها، بما تتطلبه من تقنية فنية وأنظمة ، والشروع في تنفيذ شبكة الجيل الثاني (ان جي ان) بغية إدخال تقنيات ومفاهيمة تستفيد شامل خدمات الصوت والصورة والبيانات والانترنت، وذلك من خلال تركيب وتشغيل عدة تنقلية كمرحلة أولى في أمانة العاصمة وعدن والكلا، بحيث أصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن يصنف دولياً من أفضل القطاعات على مستوى المنطقة العربية المواكبة للتطورات التكنولوجية وتقنيات المعلومات والاتصالات.

وتبنت الحكومة في إطار استراتيجياتها لتطوير هذا القطاع مشروع "مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" المرحلة الأولى بتكلفة تقدر بنحو مليارين و٢٨٦ مليون ريال، بهدف اقامة مجمع تقني متكامل يعنى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات، واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمبدعة القادرة على تحويل هذه الأفكار إلى واقع عملية في المجالات الاقتصادية والعلمية.

وإلى جانب ذلك بدأت الحكومة في الاتجاه إجراءات تنفيذية للاستعداد والتوجه نحو التهيئة للحكومة الإلكترونية من خلال إطلاقها في سبتمبر ٢٠٠٩م، موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، وإكمال عقد رفع جاهزية الخدمي الإلكتروني للموقع واستكمال بناء والاستمرار في تطويره وتحديثه على النحو المرضي لمرحلة الثانية المتمثلة باستكمال بناء البوابة الإلكترونية للحكومة على شبكة الإنترنت، وبدء تنفيذ جميع مكونات الحاسوب في القطاعات الحكومية عبر برنامج الرخصة الوطنية لقيادة الحاسوب، بالاضمنام على نتائج التعليم الميداني لوضع تقنية المعلومات في قطاعات الدولة ومستوى جاهزيتها ومتطلبات تطويرها.

وسعيا وتنوع الاتصالات وتقديم المعلومات من خلال الخطة الخمسية الرابعة ومصفوفة السياسات والأهداف العامة لخطة الأداء الحكومي السنوي للوزارة إلى توفير بيئة تحتية متطورة وكفوءة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية واحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني باتجاه اقتصاد المعرفة، عبر تطوير خدمات الاتصالات وتوسعة وتحديث الشبكة الثابتة وتوفير متطلبات الانتقال إلى شبكات الجيل الثاني /جي ان جي/.

قطاع المياه والبيئة

شهد قطاع المياه والبيئة تطورات ملاحظة منذ انتخاب فخامة الرئيس على عهد الأخ رئيسنا للجمهورية ارتفعت معها مستوى خدمات هذا القطاع وعمت مشاريعه غالبية قرى ومدن ومحافظات الجمهورية.

وتوضح تقارير وزارة المياه والبيئة والمؤسسات والجهات المعنية التابعة الخطوات والتحديثات التي شهدها هذا القطاع حتى وصل إلى هذا المستوى من الجودة والفاعلية في ظل تواضع الإمكانات وتزايد العراقيل والمعوقات.

وأولت الدولة عناية كبيرة للنهوض بقطاع المياه والبيئة والحيلولة دون استنزاف الموارد الأساسية المتمثلة في النبات والماء، الهواء، والتربة والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة البحرية والمحميات الطبيعية ومتابعة التزامات اليمن كطرف في العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والاقليمية، مع الاهتمام بالبيئة على المستويين المؤسسي والتشريعي.

وبينت تقارير وإحصائيات الوزارة أن إجمالي عدد المستفيدين من المياه في المناطق الحضرية بالمدن الرئيسية والثانوية يتجاوز أربعة ملايين عام ٢٠١٠م مقارنة مع ٧٧٧ الفا و٥٢٠ مستفيدا فقط عام ١٩٩٠م لتصل التغطية إلى نحو ٦٠ ٪ من سكان الحضر . مضيرة إلى ارتفاع عدد توصيلات المياه إلى ٦٧٦ الف توصيلة في ٢٠١٠م مقارنة مع ١١ الف و٣٦٠ توصيلة عام ١٩٩٠م.

المياه والصرف الصحي

وفي مجال خدمات الصرف الصحي وصل اجمالي المستفيدين في المدن الرئيسية والثانوية مليونان و٢٩٠ الف نسمة العام الماضي بنسبة تغطية ٢٥ ٪ من سكان الحضر كما ارتفعت توصيلات الصرف الصحي إلى ٢٤٨ الف توصيلة خلال نفس العام مقارنة مع ٣٨ الف توصيلة قبل ١٩٩٠م.

وتذكر التقارير أن كميات المياه المنتجة بلغت العام الأخير ١٦٩ مليونا و ٣٠٦ الاف متر مكعب مقابل ١٢١ مليونا و٢٤٧ الف متر مكعب كميات مياه مستهلكة بنسبة فاقد ٢٧ ٪ وان متوسط حصة الفرد في المدن ١٢١ لتر يوميا.

وأشارت الاحصائيات أن (٢٤٨) مشروعا منفذة وجاري العمل فيها في المناطق الحضرية لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والحفاظ على المياه الجوفية وتقليل الفاقد بتمويل محكوم واجنبي من الجهات المانحة، بلغ الإنفاق الفعلي عليها قرابة(١٦٩) مليارا و (٩١٨) مليون ريال.

القطاع الصحي

أعلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية أهمية كبيرة لرعاية الإنسان اليمني صحيا ودينيا إيمانا بأن الإنسان غاية التنمية وسبيلها في الوقت ذاته وبالتالي التنمية صحيا بالاهتمام بالمرافق الخدمية وتطوير وتوسيعها وتزويدها بالمعدات والكوادر الطبية وتنفيذ برامج توظيف الكوادر الطبية الجديدة وتأهيل الكوادر القائمة بالأضافة إلى مشاريع مجمع الحجر والتوسعة الأولى وشهد العام الماضي ٢٠١٠م وضع حجر الأساس لـ١٤ مشروعا بمعاهد وكليات مجتمع بتكلفة بلغت ٣ مليارات ١٣٧ مليونا و٥٨٨ الفا ريال، تمثلت في إنشاء ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة مليارين و٨٤٦ مليون ريال، وتسويج ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة ٥٠٠ مليون و٥٨٨ الف ريال، وتسوير كليتي مجتمع بتكلفة ٨٠٠ مليون ريال.

وبحسب التقرير فإن العام الماضي ٢٠١٠م شهد توسعة التدريبية أرتفع من ٦٦٨ طالبا عام ١٩٩٠م ، إلى أكثر من ٢٢ الف طالب وطالبة خلال العام الجاري ٢٠١٠م ، فيما بلغت عدد الفتيات الملتحقات من ٣٢١ عام ٢٠٠٠م ، إلى ٣٣٠٠ طالبة خلال العام الجاري فيما ارتفع اعداد الخريجين من هذه المؤسسات بنسبة مضطردة وتحسنت نوعية المخرجات والمهارات التي يكتسبونها وإلتي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل ،حيث أن هناك مجالات متعددة منها ٥٥ الاف و ٨٧٩ خريجا حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م.

قطاع الاتصالات

حظي قطاع الاتصالات في عهد فخامة الأخ الرئيس باهتمام بالغ من قبل الدولة، باعتباره أحد ركائز التنمية وعاملا أساسيا لتحقيق التطور والنمو، ولذلك تبنى وتنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية الرامية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والانصاح عن المنظومة المعلوماتية العالمية والرقمية الكونية الواحدة.

فبعد انتصار فخامة الأخ الرئيس رئيسا للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وعلى ضوء الدستور اليمني خطواتها العملية بالتعامل الفعلي مع التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التطورات الجذرية التي سمح لي إجداثها في هذا المجال حيث وضع خطط وبرامج استهدفت تنفيذ القطاع كماً وكيفا، بما يتسجم وطبيعة التحول والتسارع خطوات التحديث والتطوير والتي تتطلب الانتقال إلى شبكات باير على كافة الصعد.

وتأتي تلك الجهود تحقيق نمو متسارع وقفزات نوعية في هذا المجال، حيث وصلت الخدمات الهاتفية المجهزة في الشبكة البطيئة للهاتف الثابت في كافة محافظات الجمهورية مع نهاية عام ٢٠١٠م إلى مليون و ٣٥٣ الفا و٨٤٧ خطا هاتفيا مقارنة بـ ١٥٣ الفا و ٨٦٦ خطا هاتفيا في عام ١٩٩٠م وفي حين ارتفعت الخدمة الهاتفية العامة خلال نفس الفترة من ١٢٢ الفا و ٦٧٢ خطا إلى مليون و٤٦ الفا و ٢٠٨ خطوط.

كما وصل عدد مراكز الاتصالات بنهاية العام ٢٠١٠م، إلى ١٥ الفا و٩٩٣ مركزا، وارتفعت الخطوط المجهزة للتغطية الهاتفية الريفية من ١٥٢٧خط عام ١٩٩٠م، إلى ٢٢٧ الفا و٧١٧ خطا عام ٢٠١٠ ، بينما وصل عدد الخطوط العاملة في المستثارات الريفية إلى ١٨٥ الفا و ٦٦٣ خطا هاتفيا.

وفي ذات الوقت توأصلت الجهود لإنشاء وتوسعة وتطوير شبكة الاتصالات في عموم محافظات الجمهورية، وتحديث ما كان قائم منها، بما تتطلبه من تقنية فنية وأنظمة ، والشروع في تنفيذ شبكة الجيل الثاني (ان جي ان) بغية إدخال تقنيات ومفاهيمة تستفيد شامل خدمات الصوت والصورة والبيانات والانترنت، وذلك من خلال تركيب وتشغيل عدة تنقلية كمرحلة أولى في أمانة العاصمة وعدن والكلا، بحيث أصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن يصنف دولياً من أفضل القطاعات على مستوى المنطقة العربية المواكبة للتطورات التكنولوجية وتقنيات المعلومات والاتصالات.

وتبنت الحكومة في إطار استراتيجياتها لتطوير هذا القطاع مشروع "مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" المرحلة الأولى بتكلفة تقدر بنحو مليارين و٢٨٦ مليون ريال، بهدف اقامة مجمع تقني متكامل يعنى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات، واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمبدعة القادرة على تحويل هذه الأفكار إلى واقع عملية في المجالات الاقتصادية والعلمية.

وإلى جانب ذلك بدأت الحكومة في الاتجاه إجراءات تنفيذية للاستعداد والتوجه نحو التهيئة للحكومة الإلكترونية من خلال إطلاقها في سبتمبر ٢٠٠٩م، موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، وإكمال عقد رفع جاهزية الخدمي الإلكتروني للموقع واستكمال بناء والاستمرار في تطويره وتحديثه على النحو المرضي لمرحلة الثانية المتمثلة باستكمال بناء البوابة الإلكترونية للحكومة على شبكة الإنترنت، وبدء تنفيذ جميع مكونات الحاسوب في القطاعات الحكومية عبر برنامج الرخصة الوطنية لقيادة الحاسوب، بالاضمنام على نتائج التعليم الميداني لوضع تقنية المعلومات في قطاعات الدولة ومستوى جاهزيتها ومتطلبات تطويرها.

وسعيا وتنوع الاتصالات وتقديم المعلومات من خلال الخطة الخمسية الرابعة ومصفوفة السياسات والأهداف العامة لخطة الأداء الحكومي السنوي للوزارة إلى توفير بيئة تحتية متطورة وكفوءة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية واحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني باتجاه اقتصاد المعرفة، عبر تطوير خدمات الاتصالات وتوسعة وتحديث الشبكة الثابتة وتوفير متطلبات الانتقال إلى شبكات الجيل الثاني /جي ان جي/.

قطاع المياه والبيئة

شهد قطاع المياه والبيئة تطورات ملاحظة منذ انتخاب فخامة الرئيس على عهد الأخ رئيسنا للجمهورية ارتفعت معها مستوى خدمات هذا القطاع وعمت مشاريعه غالبية قرى ومدن ومحافظات الجمهورية.

وتوضح تقارير وزارة المياه والبيئة والمؤسسات والجهات المعنية التابعة الخطوات والتحديثات التي شهدها هذا القطاع حتى وصل إلى هذا المستوى من الجودة والفاعلية في ظل تواضع الإمكانات وتزايد العراقيل والمعوقات.

وأولت الدولة عناية كبيرة للنهوض بقطاع المياه والبيئة والحيلولة دون استنزاف الموارد الأساسية المتمثلة في النبات والماء، الهواء، والتربة والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة البحرية والمحميات الطبيعية ومتابعة التزامات اليمن كطرف في العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والاقليمية، مع الاهتمام بالبيئة على المستويين المؤسسي والتشريعي.

وبينت تقارير وإحصائيات الوزارة أن إجمالي عدد المستفيدين من المياه في المناطق الحضرية بالمدن الرئيسية والثانوية يتجاوز أربعة ملايين عام ٢٠١٠م مقارنة مع ٧٧٧ الفا و٥٢٠ مستفيدا فقط عام ١٩٩٠م لتصل التغطية إلى نحو ٦٠ ٪ من سكان الحضر . مضيرة إلى ارتفاع عدد توصيلات المياه إلى ٦٧٦ الف توصيلة في ٢٠١٠م مقارنة مع ١١ الف و٣٦٠ توصيلة عام ١٩٩٠م.

المياه والصرف الصحي

وفي مجال خدمات الصرف الصحي وصل اجمالي المستفيدين في المدن الرئيسية والثانوية مليونان و٢٩٠ الف نسمة العام الماضي بنسبة تغطية ٢٥ ٪ من سكان الحضر كما ارتفعت توصيلات الصرف الصحي إلى ٢٤٨ الف توصيلة خلال نفس العام مقارنة مع ٣٨ الف توصيلة قبل ١٩٩٠م.

وتذكر التقارير أن كميات المياه المنتجة بلغت العام الأخير ١٦٩ مليونا و ٣٠٦ الاف متر مكعب مقابل ١٢١ مليونا و٢٤٧ الف متر مكعب كميات مياه مستهلكة بنسبة فاقد ٢٧ ٪ وان متوسط حصة الفرد في المدن ١٢١ لتر يوميا.

وأشارت الاحصائيات أن (٢٤٨) مشروعا منفذة وجاري العمل فيها في المناطق الحضرية لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والحفاظ على المياه الجوفية وتقليل الفاقد بتمويل محكوم واجنبي من الجهات المانحة، بلغ الإنفاق الفعلي عليها قرابة(١٦٩) مليارا و (٩١٨) مليون ريال.

القطاع الصحي

أعلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية أهمية كبيرة لرعاية الإنسان اليمني صحيا ودينيا إيمانا بأن الإنسان غاية التنمية وسبيلها في الوقت ذاته وبالتالي التنمية صحيا بالاهتمام بالمرافق الخدمية وتطوير وتوسيعها وتزويدها بالمعدات والكوادر الطبية وتنفيذ برامج توظيف الكوادر الطبية الجديدة وتأهيل الكوادر القائمة بالأضافة إلى مشاريع مجمع الحجر والتوسعة الأولى وشهد العام الماضي ٢٠١٠م وضع حجر الأساس لـ١٤ مشروعا بمعاهد وكليات مجتمع بتكلفة بلغت ٣ مليارات ١٣٧ مليونا و٥٨٨ الفا ريال، تمثلت في إنشاء ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة مليارين و٨٤٦ مليون ريال، وتسويج ٤ معاهد تقنية ومهنية بتكلفة ٥٠٠ مليون و٥٨٨ الف ريال، وتسوير كليتي مجتمع بتكلفة ٨٠٠ مليون ريال.

وبحسب التقرير فإن العام الماضي ٢٠١٠م شهد توسعة التدريبية أرتفع من ٦٦٨ طالبا عام ١٩٩٠م ، إلى أكثر من ٢٢ الف طالب وطالبة خلال العام الجاري ٢٠١٠م ، فيما بلغت عدد الفتيات الملتحقات من ٣٢١ عام ٢٠٠٠م ، إلى ٣٣٠٠ طالبة خلال العام الجاري فيما ارتفع اعداد الخريجين من هذه المؤسسات بنسبة مضطردة وتحسنت نوعية المخرجات والمهارات التي يكتسبونها وإلتي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل ،حيث أن هناك مجالات متعددة منها ٥٥ الاف و ٨٧٩ خريجا حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م.

قطاع الاتصالات

حظي قطاع الاتصالات في عهد فخامة الأخ الرئيس باهتمام بالغ من قبل الدولة، باعتباره أحد ركائز التنمية وعاملا أساسيا لتحقيق التطور والنمو، ولذلك تبنى وتنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية الرامية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والانصاح عن المنظومة المعلوماتية العالمية والرقمية الكونية الواحدة.

فبعد انتصار فخامة الأخ الرئيس رئيسا للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وعلى ضوء الدستور اليمني خطواتها العملية بالتعامل الفعلي مع التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التطورات الجذرية التي سمح لي إجداثها في هذا المجال حيث وضع خطط وبرامج استهدفت تنفيذ القطاع كماً وكيفا، بما يتسجم وطبيعة التحول والتسارع خطوات التحديث والتطوير والتي تتطلب الانتقال إلى شبكات باير على كافة الصعد.

وتأتي تلك الجهود تحقيق نمو متسارع وقفزات نوعية في هذا المجال، حيث وصلت الخدمات الهاتفية المجهزة في الشبكة البطيئة للهاتف الثابت في كافة محافظات الجمهورية مع نهاية عام ٢٠١٠م إلى مليون و ٣٥٣ الفا و٨٤٧ خطا هاتفيا مقارنة بـ ١٥٣ الفا و ٨٦٦ خطا هاتفيا في عام ١٩٩٠م وفي حين ارتفعت الخدمة الهاتفية العامة خلال نفس الفترة من ١٢٢ الفا و ٦٧٢ خطا إلى مليون و٤٦ الفا و ٢٠٨ خطوط.

كما وصل عدد مراكز الاتصالات بنهاية العام ٢٠١٠م، إلى ١٥ الفا و٩٩٣ مركزا، وارتفعت الخطوط المجهزة للتغطية الهاتفية الريفية من ١٥٢٧خط عام ١٩٩٠م، إلى ٢٢٧ الفا و٧١٧ خطا عام ٢٠١٠ ، بينما وصل عدد الخطوط العاملة في المستثارات الريفية إلى ١٨٥ الفا و ٦٦٣ خطا هاتفيا.

وفي ذات الوقت توأصلت الجهود لإنشاء وتوسعة وتط